



في هذا العدد

الحاضنة اللبنانية

تعتمد الدولة اللبنانية بشكل رسمي أعياداً مستقلة لمؤسساتها العسكرية والأمنية، وهي ظاهرة مميزة طبعت لبنان منذ تأسيسه، ولها علاقة مباشرة بظروف نيل الوطن استقلاله ونشأة هذه الأجهزة. ويختلف لبنان هنا عن غيره من بعض الدول التي توحد أعياد قواتها المسلحة في يوم وطني واحد.

العلاقة بين المواطن والأمن، تجسدها "ثقة" صنعها اللبنانيون والدولة معاً. ورغم الأزمات التي مرّ بها الوطن، بقيت هذه العلاقة متينة وراسخة، تحمل طابعاً خاصاً، قوامه الشعور بأن الأجهزة الأمنية ليست مجرد مؤسسات رسمية، بل هي جزء من تاريخ الدولة ومن حياة اللبنانيين اليومية، بيد أن اللبنانيين ينظرون إلى الجيش والأمن العام وقوى الأمن الداخلي وأمن الدولة باعتبارها مؤسسات تحمي الوطن وتصون الاستقرار، وتشكل ملاذاً آمناً يلتقي حوله الجميع عندما تواجه البلاد تحديات مصيرية.

يشعر اللبنانيون بأن لهم شراكة معنوية في بناء مؤسساتهم العسكرية والأمنية، فهم واکبوا مراحل تأسيسها وتطورها، احتضنوها في مختلف الظروف، قدموا أبناءهم طواعية لها ليكونوا في صفوفها من أجل خدمة الوطن. من هنا تتبع مسؤولية كل مواطن في الحفاظ على هذه المؤسسات، لأنها تشكل إحدى الركائز الأساسية لاستمرارية الدولة، لا سيما وأن أمن المجتمع واستقراره يرتبطان مباشرة بقوة أجهزته العسكرية والأمنية المستمدة من القانون، ومن الوحدة الوطنية. تعرضت العلاقة البنوية بين المواطن والأمن لاختبارات صعبة نتيجة قرارات أو إجراءات أثارت جدلاً أو اعتراضاً لدى البعض، إلا أن الغالبية تدرك أن أفراد الأجهزة الأمنية ملزمون بتطبيق القوانين والقرارات الصادرة عن السلطات المختصة. لذلك، فإن التمييز بين القرار السياسي أو الإداري وبين واجب رجل الأمن في تنفيذ القانون، يبقى أمراً ضرورياً للحفاظ على الثقة بالمؤسسات، لا سيما وأن رجال إنفاذ الأمن يقومون بمهامهم استناداً إلى مضمون قسّم اليمين الذي يفرض عليهم حماية الوطن والشعب من دون تمييز. من هنا، تشكل معادلة "احترام رجال الأمن أثناء قيامهم بواجباتهم من جهة، والتزام هؤلاء بالقانون وصون كرامة مواطنيهم" من جهة أخرى، مرتكزاً أساسياً يعكس احترام الدولة نفسها ويعزز من مكانتها وموقعها في وجدان الناس وثقتهم بها.

أثبتت التجارب أن الشعب اللبناني يقف دائماً إلى جانب مؤسساته الأمنية كلما تعرض الوطن للخطر، سواء في حماية الحدود ومواجهة الإرهاب وحفظ الأمن الداخلي، أو خلال الكوارث والأزمات. في المقابل، أثبتت هذه المؤسسات في كل المحطات أنها كانت نصرّة للمواطنين، حاضرة لتقديم التضحيات، وقد سقط منها شهداء وجرحى دفاعاً عن أمن لبنان واستقراره. العلاقة بين الشعب والأمن ليست علاقة خوف أو خشية، بل علاقة شراكة ومسؤولية متبادلة. فالمواطن الصالح يلتزم القانون، ورجل الأمن يحمي المواطن ويصون حقوقه إنفاذاً للقانون.

في ظل التحديات التي يواجهها لبنان اليوم، تبقى المحافظة على هذه الثقة أولوية وطنية. فكلما ازداد احتضان المواطنيين للمؤسسات العسكرية والأمنية، كلما ازدادت قدرة الدولة على مواجهة الأخطار وحماية السلم الأهلي.

إن حب اللبنانيين لمؤسساتهم الأمنية لم يكن يوماً وليد الظروف، بل هو نتاج تاريخ طويل من التضحيات والخدمة العامة. هذا الأمر ساهم في المحافظة على استمرارية هذه العلاقة لأنها تشكل أحد أهم أعمدة متانة بنية الدولة، ولأن الأمن الحقيقي لا يصنعه السلاح وحده، بل تصنعه أيضاً الثقة المتبادلة، الاحترام، سيادة القانون، والإيمان بأن أمن الوطن هو مسؤولية الجميع.

في الذكرى الحادية والثمانين لتأسيس المديرية العامة للأمن العام، تتوجه أسرة "الأمن العام" بالتهنئة إلى قيادة الأمن العام، وإلى الضباط والمفتشين والمأمورين، وإلى جميع العاملين في هذه المؤسسة الوطنية، تقديراً لما يقدمونه من جهد وتضحية وخدمة في سبيل لبنان واللبنانيين.

"الأمن العام"